E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL5.SDGS/2024/WG.1/Report
2 April 2024
ORIGINAL: ARABIC

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# تقرير

## ورشة العمل الإقليمية العاشرة
## حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية
## بيروت، 4 آذار/مارس 2024

**موجز**

نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ورشة العمل الإقليمية العاشرة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، في مقرّ الإسكوا في بيروت في 4 آذار/مارس 2024، قُبيل انعقاد المنتدى العربي للتنمية المستدامة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2024.

ركّزت الجلسات المواضيعية للورشة على تمويل التنمية المستدامة والأدوات الديناميكية التي طوّرتها الإسكوا في هذا المجال، كما عرضت تجارب بعض الدول. وتضمّنت الورشة مداخلاتٍ عن استعدادات البلدان التي ستقدِّم استعراضها الوطني الطوعي في عام 2024، وأعلمت المشاركين بالتحضيرات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقرَّر عقدهما خلال عام 2024.

**المحتويات**


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | 3-1 | 3 |
| الفصل | | |
| **أولاً- مخرجات ورشة العمل** | 5-4 | 3 |
| **ثانياً- ملخص عن الجلسات** | 29-6 | 4 |
| ألف- الجلسة الأولى: التغلُّب على تحدّي تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية | 12-6 | 4 |
| باء- الجلسة الثانية: أدوات لتحسين تمويل أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على المستوى الوطني | 21-13 | 7 |
| جيم- الجلسة الثالثة: الاستعدادات للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2024 | 29-22 | 9 |
| **ثالثاً- تنظيم الأعمال** | 35-30 | 12 |
| ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها | 30 | 12 |
| باء- الافتتاح | 32-31 | 12 |
| جيم- المشاركون | 33 | 12 |
| دال- جدول الأعمال | 34 | 13 |
| هاء- الوثائق | 35 | 13 |
| المرفق- قائمة المشاركين | | 14 |

## مقدمـة

1- نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ورشة العمل الإقليمية العاشرة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية، في مقرّ الإسكوا في بيروت في 4 آذار/مارس 2024[1]، قُبيل انعقاد المنتدى العربي للتنمية المستدامة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2024.

2- ركّزت الورشة على تمويل التنمية المستدامة كأولوية عالمية وإقليمية ووسيلة رئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتضمّنت الجلسات مجموعةً من العروض عن سياق التمويل في المنطقة العربية والجهود الوطنية والإقليمية والعالمية المبذولة للتغلب على التحدّيات التي تواجه تمويل أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مجموعةٍ من الأدوات التفاعلية والموارد التي طوّرتها الإسكوا لدعم مساعي البلدان العربية.

3- وضمّت فعاليات الورشة أيضاً جلسةً لعرض استعدادات الدول العربية التي ستقدِّم استعراضها الوطني الطوعي في عام 2024، ولإحاطة المشاركين علماً بالتحضيرات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقرَّر عقدهما في عام 2024.

## أولاً- مخرجات ورشة العمل

4- في ما يلي خلاصة لأبرز **الرسائل** التي نتجت عن الورشة:

(أ) في ظلّ التحدّيات المتشابكة التي تواجهها دول المنطقة، يصبح تحديد الأولويات على صعيدَي التنمية والإنفاق الحكومي أمراً جوهرياً. ويمكن لأدوات تمويل التنمية التي طوّرتها الإسكوا مساندة الدول في اتّخاذ الإجراءات المناسبة لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة من مختلف المصادر، عامةً كانت أو خاصة، محلية أو دولية، تقليدية أو مبتكرة؛

(ب) تتزايد أهمية الاستعراضات المحلية الطوعية في البلدان العربية كما في سائر مناطق العالم، نظراً لدورها البارز في دعم مسار تكييف أهداف التنمية المستدامة مع خصوصيات الواقع المحلي. وفي هذا السياق، تظهر الحاجة إلى منهجيات إسترشادية وجهود مكثّفة لإنتاج البيانات على المستوى المحلي؛

(ج) تركز الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تصدرها الدول العربية المتأثِّرة بالنزاع على أثر هذا النزاع على أهداف التنمية المستدامة، كما توجّه رسائل بهذا الشأن إلى المجتمع الدولي، وتترافق مع إعداد تقارير تحليلية موجّهة إلى الداخل؛

(د) يتيح مسار الاستعراض الوطني الطوعي فرصةً لإعادة النظر في السياسات المعتمَدة، ومنها على سبيل المثال الحوافز التي تقدِّمها الدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي قد تكون في بعض الأحيان مفرطة ولا يتبعها زيادة في التدفُّقات الاستثمارية؛

---

(1) تُنظَّم ورش العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية بصورةٍ دورية منذ عام 2019، وتهدف إلى توفير مساحة للحوار وتبادل المعرفة والتعلُّم من الأقران، بناءً على طلب الدول الأعضاء في الإسكوا. ولمزيدٍ من المعلومات بهذا الشأن، يُرجى زيارة الرابط الخاص بورش العمل الإقليمية التي نُظِّمت حتى اليوم.

(هـ) تبرز أهمية قيام الدول العربية بتقدير تكاليف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحسب مستهدفاتها الوطنية وباستخدام المنهجيات المعتمَدة إنْ دولياً أو من قِبل فريق العمل الأممي المعني، على نحوٍ يتوافق مع الظروف والسياقات الوطنية؛

(و) تظهر الحاجة إلى إعداد دراسات حالة من المنطقة وخارجها، تتمحور حول تمويل التنمية بحيث تستفيد منها الدول العربية لصياغة استراتيجيات التمويل الوطنية المتكاملة؛

(ز) ينبغي الاستفادة من أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة والمعلومات التي تتيحها أدوات الإسكوا التفاعلية، من أجل إعداد تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية؛

(ح) تمّ اقتراح إعداد خطة إقليمية عربية للتنمية مقترنة ببروتوكولات لتمويلها على غرار ما هو قائم في أفريقيا؛

(ط) يجب مطالبة المجتمع الدولي بفصل المساعدات المخصَّصة لإعادة الإعمار ودعم اللاجئين عن تلك المخصَّصة للتنمية؛

(ي) ينبغي الاستفادة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية لما يوفّرانه من فرص للدفع قُدُماً بأولويات التمويل العربية وإعادة توجيه مسار إصلاح الهيكل المالي الدولي على نحوٍ يراعي ظروف المنطقة وخصوصياتها، وطبقاً للإطار العربي لتمويل التنمية المعتمَد.

5- وأفضى عرضُ التجارب الوطنية ومناقشتها إلى مجموعةٍ من **الممارسات الجيدة**، منها ما يلي:

(أ) اعتماد أُطُر مؤسسية مبتكرة لإشراك أصحاب المصلحة على نحوٍ مستمر وممنهج في صياغة إجراءات تنفيذية ومشاريع وعقود واستثمارات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (كما في حالة "المختبرات" التي تمّ اعتمادها في عُمان)؛

(ب) إنشاء منصّات رقمية وقواعد بيانات تتضمن مؤشِّرات لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي (كما في حالة المغرب)؛

(ج) تطوير أُطُر وطنية متكاملة لتمويل الرؤى وجهود التنمية المستدامة العربية لا سيّما في ما يتعلق بالمشاريع ذات العائد الاجتماعي والبيئي (كما في حالة إطار عمل التمويل السيادي المستدام في عُمان)؛

(د) إدراج جزءٍ خاصٍ بتمويل التنمية ضمن خارطة الطريق الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والناجمة عن الاستعراض الوطني الطوعي (كما في حالة الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للأردن لعام 2022)؛

(هـ) تضمين الفصول المختلفة لتقرير الاستعراض الوطني الطوعي حلولاً تمويلية مناسبة لكلّ هدف (كما في حالة الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية لعام 2023 الذي ركّز على تعبئة القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

## ثانياً- ملخص عن الجلسات

### ألف- الجلسة الأولى: التغلُّب على تحدّي تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

6- مهّدت الجلسة الأولى لنقاشات ورشة العمل عن طريق تقديم تحليل موجز لسياق التمويل في المنطقة العربية والجهود الوطنية والإقليمية والعالمية للتغلُّب على التحدّيات ذات الصلة. ويسَّرت الجلسة السيدة جنى البابا، المسؤولة في شؤون التنمية المستدامة في مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا.

7- قدَّم السيد هشام طه، المستشار الاقتصادي ورئيس وحدة تمويل التنمية في مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، عرضاً عن تمويل التنمية، أشار في بدايته إلى أنّ تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية بمعظمها وصفية وتخلو من تحليلٍ لسياسات وأدوات ومصادر التمويل، كما أنها لا تعكس متطلّبات تمويل أهداف التنمية المستدامة الوطنية. ونظراً إلى تزايد أهمية مسألة التمويل، أفاد السيد طه بأنّ بعض الدول تعيد النظر في آلية الاستعراض وتأخذ في الاعتبار مسارات أخرى للتقييم والمتابعة، منها ما يرد في أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة وآليات صندوق النقد الدولي. كذلك، شدَّد على جدية تحدّي تمويل أهداف التنمية المستدامة، بعد أن قدَّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فجوة تمويل الأهداف على الصعيد العالمي بـ 4.5 ترليون دولار سنوياً، بينما قدَّرت مجموعة عمل الأمم المتحدة التي تشارك فيها الإسكوا هذه الفجوة على الصعيد الإقليمي بـ 600 مليار دولار سنوياً. وأشار إلى أنّ إصلاح منظومة التمويل العالمية هو من أبرز متطلبات تسريع الأهداف وتحفيزها. فعلى سبيل المثال، تبيَّن خلال أزمة كوفيد-19 أنّ العديد من مصادر التمويل التي اقترحتها خطة عمل أديس أبابا غير ملائمة وأنّ قيمتها المضافة منخفضة. علاوةً على ذلك، سلَّط السيد طه الضوء على الفجوة في المساعدات الإنمائية الرسمية حيث أن خمس دول فقط وفت بالتزاماتها بهذا الخصوص، علماً أنّ تعريف ما يندرج تحت المساعدة الإنمائية الرسمية يختلف إلى حدٍّ كبيرٍ بين الدول المانحة. ثمّ أفاد بأنّ تدفُّق الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة العربية متذبذبٌ ويصعب تقديره، مضيفاً أنّ الفجوة كبيرة، إذ يخرج من المنطقة 50 مليار دولار مقابل كلّ 60 مليار دولار تتدفَّق إليها. وأكّد ختاماً على أهمية تحديث الموقف العربي تمهيداً للمؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية المقرَّر تنظيمه في برشلونة، بإسبانيا في عام 2025 والذي سيمثِّل فرصة لتصحيح المسار وإعادة ترتيب الأولويات.

8- وقدَّمت السيدة لارا جدع، باحثة مساعدة أولى في مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، لمحةً عامة عن سياسات وآليات تمويل أهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى نتائج التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2024 الذي سيصدر قريباً. ويبيّن هذا التقرير أنّ الموارد المالية المحلية المخصَّصة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لا تزال منخفضة بحُكم غياب الإصلاحات الضريبية الفعّالة، وضعف جهود مكافحة الفساد، وفرط الإنفاق على التسليح العسكري، وانكماش الحيّز المالي نتيجةً للأزمات. وأوردت السيدة جدع بعض الأمثلة عن آليات وأدوات تمويل أهداف محدَّدة من أهداف التنمية المستدامة، منها: إعلان إنشيون الذي يتضمن معيارين لقياس حجم التمويل المخصَّص للتعليم (الهدف 4)، واعتماد إطار شامل للميزانية الوطنية المراعية لمنظور الجنسين (الهدف 5)، وآليات تمويل مبادرات الطاقة النظيفة كالسندات الخضراء (الهدف 7)، وآليات تمويل العمل المناخي كمقايضة الديون بالعمل المناخي (الهدف 13). وختمت بالإشارة إلى أنّ محدودية الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة تشكِّل عائقاً أساسياً أمام تحقيق كلّ الأهداف، هذا إلى جانب ضعف اللامركزية في الميزانيات والإيرادات ممّا يعيق المدن من تعزيز مصادر الإيرادات الخاصة بها.

9- وتناول السيد تانر بواجولي، مسؤول معاون للشؤون الاقتصادية في مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، إصلاحات الهيكل المالي الدولي المطروحة على جدول مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024. وشرح المسار الذي أدّى إلى هذا المؤتمر، بدءاً بإقرار البلدان الأعضاء عام 2020 بالتحدّيات المتعدِّدة الأطراف التي تواجه النظام العالمي، ممّا أفضى في عام 2021 إلى وضع وثيقة "خطتنا المشتركة" التي أوصت بعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وتكتسب الإصلاحات التي سيناقشها مؤتمر القمة أهمية كبيرة نظراً لأن الهيكل المالي الدولي قد صُمِّم لغايات لا تتوافق مع تحدّيات اليوم، مما أدّى إلى زيادة هائلة في الديون وخدمتها، وأضعَفَ قدرة البلدان على الوصول إلى السيولة في حالات الأزمات، وفاقم الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وأوضح السيد بواجولي أنّ مسودة ميثاق المستقبل الصادرة عن مؤتمر القمة تتوافق مع توصيات الأمين العام للأمم المتحدة في عدّة محاور، منها: إعادة توازن القوى والتمثيل في المؤسسات

المالية الدولية، وتخصيص نصف مليار دولار على الأقلّ كحوافز مالية لأهداف التنمية المستدامة، وإعادة النظر في كيفية توزيع السيولة المالية في أوقات الأزمات بحسب الحاجة الفعلية، وإعادة هيكلة الديون وتعزيز الشفافية فيها. وأوصى ختاماً بالاطلاع على الموجز السياساتي حول إصلاح الهيكل المالي الدولي ومسودة ميثاق المستقبل الذي لا يزال قيد النقاش.

10- عرضت مداخلة السيد محمد عبد المقصود حسن، باحث قانوني في إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، الجهود التي تبذلها الجامعة في دعم تمويل أهداف التنمية المستدامة والتي تتضمّن الهيكليات المؤسسية مثل أنشطة لجنة التنمية المستدامة والمبادرات والشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية، إضافةً إلى الإصدارات المتنوّعة كتقرير تعزيز التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية وتقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر ودراسة حول التمويل المستدام في المنطقة العربية[2]. وتطرَّق إلى المحاور التي تغطيها هذه الدراسة كممارسات التمويل الأخضر والمستدام في بعض البلدان العربية، وآثار الأزمات، ودور المنظمات ومن بينها الصناديق العربية في توفير التمويل، مشيراً إلى أنّ هذه الدراسة تحتوي أيضاً على تحدّيات التمويل الإقليمية ومقترَح خارطة طريق.

11- أجرت السيدة أسيل حسن، المديرة العامة لوحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية في سلطنة عُمان، مداخلة عبر الإنترنت بشأن إطار التمويل السيادي المستدام في عُمان والذي يندرج ضمن تنفيذ رؤية عُمان 2040. واستعرضت مكوّنات الإطار التي تشمل استخدام الإيرادات وإدارتها، وتقييم المشاريع. أما مسار تطوير الإطار فتضمّن مراحل عدة بدأت بصياغة وزارة المالية للإطار، وتحديد المشاريع المؤهلة التي شكَّلت سجل الأصول، والاستعانة بجهة خارجية لتقييم الإطار. وقدَّمت السيدة حسن أمثلة عن المشاريع المجتمعية والخضراء في مجالات الطاقة المتجدِّدة، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، والبنية التحتية، والنهوض الاقتصادي والاجتماعي. وأكّدت ختاماً على المنافع المرتقبة من الإطار ومنها تشجيع الجهات الحكومية والخاصة على الإبلاغ عن جهودها في تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية، وبناء القدرات بين الوزارات في مسائل البيئة والمجتمع والحوكمة، وترسيخ الممارسات البيئية والمجتمعية الجيدة، وجذب الاستثمارات الخارجية إلى عُمان.

12- وركّزت النقاشات التي تلت المداخلات على البنود التالية:

(أ) تواجه الدول المتأثِّرة بالنزاع صعوبة في الحصول على التمويل، وغالباً ما يوَجَّه التمويل الذي تحصل عليه نحو القضايا الإنسانية ولا يصب بالضرورة في التنمية. لذلك، من المفيد اعتماد نَهجٍ ثلاثي يربط بين الإغاثة والتنمية والسلام لتعزيز العائد من التمويل؛

(ب) ينبغي أخذ السياق الوطني في الاعتبار والتركيز على الأولويات الوطنية عند تحديد ما يتمّ تمويله من أهداف التنمية المستدامة لضمان الاستخدام الأمثل للتمويل المُتاح. ويمكن الاستفادة من جهود تكييف أهداف التنمية المستدامة مع خصوصيات الواقع المحلي وما نتج عن هذه العمليات من تقارير عن تحديد الأولويات الوطنية، فضلاً عمّا تتيحه أُطُر التمويل المتكاملة التي تُعدّها الإسكوا؛

(ج) تُمثل الفجوة بين عمليتَي التخطيط والتمويل إحدى أبرز العقبات أمام تمويل التنمية المستدامة، إلى جانب شتّى التحدّيات في المنطقة العربية مثل زيادة المديونية، وأسعار الفائدة، وارتفاع خدمة الدين؛

---

[2] لملخص حول هذه الدراسة، الاطلاع على العرض الذي قدم خلال ورشة العمل.

(د) تبرز أهمية تحديث الموقف الإقليمي وتحديد أولويات المستقبل العربية في المسار المؤدّي إلى المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية الذي يمثّل فرصةً لإصلاح منظومة وهياكل التمويل الدولية والإقليمية.

## باء- الجلسة الثانية: أدوات لتحسين تمويل أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على المستوى الوطني

13- استعرضت الجلسة الثانية حزمة الأدوات التي طوّرتها الإسكوا لمساعدة البلدان العربية في تمويل أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على الصعيد الوطني. كما ناقشت بعض الممارسات الفضلى للإبلاغ عن التمويل في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويسَّرت الجلسة السيدة هانيا صبيدين ديماسي، مسؤولة معاونة لإدارة البرامج في مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا.

14- وقدَّم السيد نثانيال مارتن، مسؤول معاون للشؤون الاقتصادية، والسيدة دانا حمدان، باحثة مساعدة في مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، عرضاً مشتركاً حول مرصد الإنفاق الاجتماعي الذي طوّرته الإسكوا لمساعدة البلدان العربية على وضع موازنات أكثر كفاءة وفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت السيدة حمدان إلى أنّ هذه الأداة ترصد الإنفاق العام في سبعة مجالات هي التعليم والصحة والإسكان وسوق العمل والحماية الاجتماعية والثقافة وحماية البيئة، وتفصّله بين نفقات جارية ونفقات رأسمالية. كما أنّها تسمح بربط هذا الإنفاق بمقاصد محدَّدة لأهداف التنمية المستدامة وبالفئة الاجتماعية المستفيدة منه مباشرةً (كالأطفال أو النساء أو المسنين). وقدَّم السيد مارتن عرضاً إيضاحياً للبيانات المتاحة حالياً عبر المرصد، والتي تغطي تسع دول عربية، مستخدماً الأردن وتونس كمثلَين. ثمّ بيَّن كيفية استخدام الأداة لتقييم كفاءة الإنفاق الاجتماعي وتحسين النتائج المحقَّقة مع الإبقاء على مستويات الإنفاق القائمة، داعياً المشاركين للاطلاع على التقرير الصادر عن الإسكوا وشركائها حول المرصد لمزيدٍ من المعلومات.

15- وقدَّمت السيدة مايا حمّود، باحثة مساعدة في مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، عرضاً عن أطر التمويل الوطنية المتكاملة، فوصفتها بأنها عبارة عن أُطُر تخطيط وتنفيذ تساعد البلدان على تقييم الفجوات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحدَّدة وطنياً، وسدّ تلك الفجوات بالاستفادة من النطاق الكامل لمصادر التمويل – سواء أكانت عامة أو خاصة، محلية أو دولية. وأكّدت السيدة حمّود أنّ أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة لا تسعى إلى استبدال السياسات والترتيبات المؤسسية القائمة بل تبني عليها. وأضافت أنّ فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة وضع إرشادات عالمية عن الخطوات المطلوبة لتفعيل أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة بالاستناد إلى أربع ركائز هي: (أ) تشخيص مشهد التمويل وتقييم الفجوات وتحديد المخاطر؛ (ب) وضع استراتيجية تمويلٍ مدرِكة للمخاطر، تأخذ في الاعتبار الإنصاف والشواغل الاجتماعية والبيئية وتعالج الآثار غير المباشرة المحتملة والمفاضلات؛ (ج) جمع المعلومات اللازمة لصانعي السياسات لرصد التقدُّم المُحرَز واتّخاذ القرارات، ولأصحاب المصلحة المعنيّين لمحاسبة مقدِّمي التمويل؛ (د) وضع آلية لتعزيز الحوكمة والتنسيق بما يضمن ملكية الدولة والتعاون داخل الحكومة ومشاركة كافة أصحاب المصلحة. ولفتت السيدة حمّود في ختام عرضها إلى أنّ مسار تصميم وتفعيل أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة هو مسار ديناميكي يختلف من دولة لأخرى بحسب خصوصيات كلّ دولة والسياق القائم فيها.

16- عرض السيد جورج اسطفان، خبير التمويل وباحث اقتصادي في مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، محاكية تقدير كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية (National SDG-costing Simulator). وأشار إلى أهمية تقييم التكاليف بدقّة وعدم مقارنة الدول ببعضها البعض. وفي ظلّ غياب الإجماع حول منهجية واحدة، استرشدت الإسكوا بعددٍ من المنهجيات منها التقديرات الوطنية ومنهجياتٍ طرحتها منظمات ووكالات

الأمم المتحدة المتخصِّصة الراعية للأهداف، وحسابات مؤسسات التمويل الدولية، بالإضافة إلى تقديرات الإسكوا ذاتها. وشدَّد السيد اسطفان على أنّ عملية تقدير الكلفة هي عملية ديناميكية تتأثَّر بمتغيّرات عديدة، مثلما حصل في فترة تفشي جائحة كوفيد-19 التي بدَّلت كل المعطيات بما في ذلك أولويات الدول.

17- وقدَّمت السيدة رشا حجازي، خبيرة التمويل وباحثة اقتصادية في مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، عرضاً عن أداة الإسكوا لمُحاكاة تمويل التنمية، وهي أداة تتضمن ثلاث خصائص هي التالية: أولاً، أداة مُحاكاة توقُّعات تمويل أهداف التنمية المستدامة (SDG financing outlook simulator) التي تهدف إلى توفير إسقاطات لمصادر التمويل في ضوء توقُّعات الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2030 مع الأخذ بالاعتبار تأثير الصدمات العالمية على قنوات ومسار التمويل؛ وثانياً، أداة تقدير الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة (SDG financing gap estimator) التي تهدف إلى تقدير الموارد المالية الإضافية المطلوبة لسدّ فجوات التمويل الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وثالثاً، أداة استشراف نمو الناتج التمويلي لأهداف التنمية المستدامة (SDG financing solver) التي تهدف إلى تقدير مستوى النمو الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه لتوليد الزيادة المطلوبة في التمويل، وسدّ فجوات التمويل الوطنية، وتحديد الإمكانات غير المستغلَّة في التمويل الخاص والعام، والدولي والمحلي.

18- كذلك، عرض السيد جورج اسطفان مجموعة الأدوات الذكية والمتكاملة لإعداد الميزانيات (i-BIT) التي تضمّ ست أدوات ترتكز إلى الذكاء الاصطناعي لربط الإنفاق الحكومي الجاري والمتوقَّع بالتقدُّم أو التراجع في مؤشِّرات التنمية الوطنية، مما يساعد الحكومات على تحسين كفاءة الإنفاق وإعادة ضبط الميزانية لتقليل الأضرار التي قد تنتج عن التدابير التقشفية وتحقيق أفضل عائد إنمائي ممكن عند اتّخاذ تدابير توسُّعية. واستند السيد اسطفان إلى حالة الأردن ليقدِّم مثالاً إيضاحياً بيَّنت فيه الأداة وجود ارتباطٍ بين التراجع الملحوظ في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة من جهة، وركود الإنفاق الاقتصادي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية من جهة أخرى. علاوةً على ذلك، أظهرت الأداة أنّ زيادة الإنفاق على الأهداف 4 و8 و9 قد تؤثِّر على مؤشِّرات التنمية الوطنية، وأنّ السيناريو القائم يتيح فرصةً لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي بنسبة 17 في المائة.

19- وشدَّدت السيدة جنى البابا على أهمية إدماج قضايا تمويل أهداف التنمية المستدامة في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية، ممّا يعزِّز وظائف الاستعراض الأساسية. ثمّ عرضت أمثلة لممارسات جيدة تهدف إلى تضمين تقرير الاستعراض تحليلاتٍ لخطط الإنفاق حسب أهداف التنمية المستدامة، وتقييماتٍ تفصيلية للاحتياجات التمويلية، ومعلوماتٍ عن سُبُل تعبئة الموارد المالية المطلوبة، ورسائل إلى المجتمع الدولي بخصوص المساعدات الإنمائية الرسمية. وختمت مشدِّدةً على أنّ الإبلاغ عن قضايا التمويل ضمن تقرير الاستعراض لا يقتصر على الإبلاغ عن الهدف 17، ويمكن أن يحصل ضمن أجزاء التقرير المتعلقة بالسياق العام، والسياسات والبيئة التمكينية، ووسائل التنفيذ على سبيل المثال.

20- وفي هذا السياق، نوّهت السيدة صبيدين ديماسي بأنّ الإسكوا تعمل على تحديد الممارسات الجيدة للبلدان العربية في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأشارت إلى أنّ مرحلة البحوث قد تمّت، ويجري حالياً العمل على نقل المعلومات التي جمعتها نقاط الاتصال في الدول العربية إلى قاعدة بيانات إلكترونية، ومن المفترض أن يُنشر رابط الإنترنت الخاص بها قريباً. وأعربت عن أملها باستمرار العمل على تغذية قاعدة البيانات هذه بممارسات جيدة إضافية بصورةٍ دورية.

21- وركّزت النقاشات التي تلت المداخلات على البنود التالية:

(أ) أهمية أخذ مخاطر التمويل في الاعتبار، لا سيّما التقلُّب في أسعار النفط الذي يؤثِّر إلى حدٍّ بعيدٍ على البلدان المعتمِدة على هذا المورد، هذا إلى جانب المتغيّرات والمخاطر السياسية والبيئية؛

(ب) اللجوء إلى الإنفاق الاجتماعي الموجَّه في سبيل تنمية مناطق الأطراف للقضاء على الفقر فيها بدلاً من توريثه عبر الأجيال، ويمكن تحقيق ذلك مثلاً عن طريق ربط الإعانات بالالتزام بإرسال الأطفال إلى المدارس؛

(ج) كيفية اختيار مؤشِّرات الأداء الخاصة بالإنفاق الاجتماعي، وكذلك البلدان النظيرة التي تتمّ المقارنة بها لجهة كفاءة الإنفاق؛

(د) القيمة المضافة لأُطُر التمويل الوطنية المتكاملة تكمن في إشراك جميع أصحاب المصلحة؛

(هـ) ثمّة تحدٍّ في كيفية تحديد التسلسل الأمثل لإجراءات التمويل بحسب السياق الوطني القائم؛

(و) الحوكمة تطرح تحدّياً كبيراً لا سيّما لأقلّ الدول نموّاً والدول غير المستقرة حيث يصعُب استقطاب مساهمات القطاع الخاص والشركاء التنمويين الدوليين ورصدها ومواءمتها مع جهود التنمية.

## جيم- الجلسة الثالثة: الاستعدادات للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2024

22- أتاحت الجلسة الثالثة للدول العربية التي تستعدُّ لإجراء استعراضٍ وطني طوعي في عام 2024 الفرصةَ لإظهار التقدُّم المُحرَز في هذا الصدد، والنُّهُج والأدوات الجديدة المعتمَدة، والتحدّيات التي تواجهها، والخطوات التالية. وتناولت الجلسة أيضاً الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقرَّر عقدهما في عام 2024. ويسَّرت الجلسة السيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية.

23- وفي هذا السياق، تطرَّق السيد الطاهر أبو الحسن، مدير عام معهد التخطيط ورئيس لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط في ليبيا، إلى الخطوات المتَّخذة في بلده لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 (وهو الثاني بعد استعراض عام 2020). وقد شملت هذه الخطوات إعادة تشكيل لجنة التنمية المستدامة وترقية مستوى المشاركة فيها، بما في ذلك من جانب الجهات الرقابية كديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية. كذلك، أُعيد تفعيل الفِرق الفنية السبع عشرة وتشكيل فريق مصغَّر مسؤول عن صياغة التقرير. وسيدعم المنتدى الليبي للتنمية المستدامة عملية تشاورية تجمع كافة أصحاب المصلحة. ومن المتوقع أن يساهم الاستعراض في بلورة رؤية ليبيا 2040 التي صدر حديثاً قرار إعدادها، كما أنّه سيسلِّط الضوء على عدد من مشروعات البنى التحتية والبرامج الاجتماعية التي أتاحها الاستقرار النسبي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة. ونوّه السيد أبو الحسن بالاستعراض الذي من شأنه أن يبرز التقدُّم المُحرَز على النطاق المحلي في مختلف البلديات، لا سيّما تلك المتأثِّرة بالحروب والكوارث الطبيعية والتي تَعزَّز دورها مؤخراً مع إنشاء صناديق إعادة الإعمار. وأشار السيد أبو الحسن إلى مشروع التعداد السكاني الذي أُطلق بنهاية عام 2023 والذي سيساهم إلى حدّ كبير في سدّ فجوة البيانات، وإلى سعي الوزارة لتعبئة التمويل بالشراكة مع القطاع الخاص، وإلى الجهود المبذولة لمعالجة تحدّي الهجرة.

24- وأفاد السيد محمد عبد الرحمن الددي، مدير عام مساعد بوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في موريتانيا، بأنّ استعراض عام 2024 سيكون الثاني لموريتانيا بعد استعراض عام 2019. ولفت إلى أن سياق تنفيذ خطة عام 2030 في موريتانيا اليوم يتميَّز باقتصادٍ يتعافى من آثار جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع

تسارُع النمو الاقتصادي مدفوعاً بالقطاع الاستخراجي كون موريتانيا ستبدأ بتصدير الغاز في عام 2025. ومع ذلك، يعاني نحو 75 في المائة من سكان الأرياف من الفقر المتعدِّد الأبعاد، كما أنّ المساواة بين الجنسين ما زالت تطرح تحدّياً كبيراً. وبالنظر إلى المسار الحالي، يُتوقّع تنفيذ 20 في المائة فقط من مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، مع تأخُّرٍ في تحقيق أهداف أساسية منها الهدف 2. وسيبني استعراض عام 2024 على استعراضين محليين لمدينة نواكشوط وولاية الحوض الشرقي، ويركِّز بصورة خاصة على الأهداف 1 و2 و4 و13 و16 و17. أمّا في ما يتعلق بعملية إعداد الاستعراض، فتمّت الاستعانة بخبراء بدعمٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيعملون بالتنسيق مع نقاط الاتصال في الوزارات وتحت إشراف اللجنة الفنية التوجيهية في عملية تشاركية تشمل كافة أصحاب المصلحة.

25- لفتت السيدة انتصار الوهيبية، المديرة العامة للتخطيط التنموي بوزارة الاقتصاد في عُمان، إلى أنّ إعداد الاستعراض الثاني لعام 2024 بدأ مع إطلاق رؤية عُمان 2040 التي تعتبر بوابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووُضعت ستة برامج وطنية تسرّع تحقيق الأهداف، وهي تُعنى بالتنويع الاقتصادي، والتشغيل، والحياد الصفري الكربوني، والاستثمار وتعزيز الصادرات، والاستدامة الوطنية، والاقتصاد الرقمي. وأشادت بالجهود المبذولة لتعزيز البيئة التمكينية، لا سيّما على مستوى تطوير المؤسسات ومنظومة التشريعات والقوانين وآليات التمويل. ومن أبرز الآليات المؤسسية المبتكرة إنشاء مختبر لكلّ هدفٍ من أهداف التنمية المستدامة لإشراك أصحاب المصلحة. وتسعى هذه المختبرات، التي قد تدوم لأسابيع أو حتى شهور، إلى الخروج بإجراءات تنفيذية ومشاريع وعقود واستثمارات يتمّ توقيعها على هامش هذه المختبرات. كذلك، أُنشئ مركز الشباب لتحفيز ابتكار الأفكار التي تعكس طموحات الشباب وتطلّعاتهم، وسيتمّ إدراجها في تقرير الاستعراض. ويجري العمل على الإصدار الثالث للوحة المعلومات التي ستضمّ 63 في المائة من مؤشِّرات أهداف التنمية المستدامة، علماً بأن توفير البيانات على مستوى المحافظات يبقى تحدّياً سيتمّ التركيز عليه مستقبلاً. كذلك، وُضعت نماذج لإشراك أصحاب المصلحة والتعرُّف على طموحاتهم ومطالبهم، وركّزت الجهود على تعزيز الوعي المجتمعي عن طريق البث الصوتي الرقمي (بودكاست) والهاكاثون في الجامعات.

26- وتحدّث السيد رفعت حجازي، المنسِّق الوطني للتنمية المستدامة في هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية عن الطبيعة الخاصة للاستعراض الثاني لسوريا، الذي يركِّز بشكل أكبر على المحدّدات الخارجية للتنمية المستدامة، ويتضمّن رسائل للمجتمع الدولي، منها مثلاً ما يتعلق بتحدّي تمويل التنمية المستدامة في ظلّ عدم السيادة على الموارد النفطية. وأشار إلى وجود تقرير ثانٍ داخلي أكثر تفصيلاً حول التقدُّم المُحرَز يتضمّن تحليلاً لسياسات التنمية ومكامن القصور فيها. ونوّه السيد حجازي بالتطوّر الأبرز في آلية إعداد الاستعراض الثاني، والذي يتمثَّل في تشكيلة لجنة التنمية المستدامة التي كانت حكومية في الاستعراض الأول وباتت وطنية في الاستعراض الثاني وتضمّ ممثلين عن كافة أصحاب المصلحة. وأفاد بأنّ ورش عمل عُقدت في كافة المحافظات لنشر ثقافة التنمية المستدامة ومعرفة الأولويات الإنمائية على المستوى المحلي، وقد نتج عنها تقارير محلية مبسَّطة. كذلك، تمّ تطوير مسوح إلكترونية لجمع البيانات بعد ما كانت ورقية، وأصبحت البيانات متوفِّرة في ما يتعلق بنحو 48 في المائة من المؤشِّرات، لكنّ بعض المؤشِّرات ما زالت تطرح تحدّياً كبيراً نظراً لشدّة تعقيد حساباتها. وأسِف السيد حجازي للتدهوّر الذي طال عدداً من أهداف التنمية المستدامة في بلده، لا سيّما تلك المتصلة بالفقر والجوع، فبات تحقيقها بعيد المنال. وأشاد بجهود الجمهورية العربية السورية المتمثِّلة بالتركيز حالياً على عدد من المسرِّعات، مثل البرنامج الوطني للتنمية الريفية الذي يتضمن حوالي 48 مشروعاً، وتعزيز التحوّل إلى الطاقة المتجدِّدة من خلال قروض معفية من الفائدة، ودعم الأسر لتفادي التسرُّب من التعليم.

27- عرض السيد محمد الحاوري، وكيل قطاع الدراسات والتوقُّعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، أبرز الخطوات التي نُفِّذت بحسب الإطار العام الذي وضعته الوزارة لإعداد الاستعراض الوطني الأول، والذي وافق عليه مجلس الوزراء. وتمّ تشكيل لجنة إشراف عليا برئاسة وزارة التخطيط وعضوية 14 وزيراً، بالإضافة إلى لجنة فنية مسؤولة عن إعداد التقرير بحسب خطة تنفيذية محدَّدة زمنياً. وقد انبثقت عن تلك اللجنة فِرق مصغَّرة كلٌّ منها مسؤول عن صياغة جزء محدَّد من التقرير باتّباع منهجية موحّدة. وتمّت الاستعانة بالجهات الدولية الداعمة، من بينها الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي دعمت تنظيم عدد من المشاورات الفنية. كما تمّ تعيين خبير دولي يعمل حالياً على وضع سيناريوهات وتوقُّعات لبعض المؤشِّرات الأساسية. وواجه إعداد الاستعراض مشكلة كبيرة بسبب قلة البيانات الرسمية ووجود تعارُض في بعض البيانات الصادرة عن الهيئات الأممية، ومع ذلك تمّ الاستعانة بما هو موثوق منها. وسيتضمّن التحليل أثر الحرب على كلّ هدف من أهداف التنمية المستدامة.

28- وفي السياق نفسه، قدَّم السيد يوب ثونيسن، نائب رئيس فرع السياسات الحكومية والمراجعة في مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بعض الملاحظات بخصوص الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدَّمة في عام 2023، والتي أظهرت أنّ معظم الحكومات قامت بتكييف الأُطُر المؤسسية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة، بينما أنشأ العديد منها آليات تنسيقية جديدة رفيعة المستوى. وقام المزيد من البلدان بإدراج ملاحق إحصائية وأمثلة عن الحلول التي نفَّذها أصحاب المصلحة على المستوى المحلي. وبما أنّ هذا العام ستتمّ مراجعة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن الفرصة سانحة للدعوة لجيلٍ جديدٍ من الاستعراضات يكون أكثر ارتباطاً بعمليات التخطيط والموازنة الوطنية ويساهم بشكل أكبر في تعزيز المساءلة. وتطرَّق السيد ثونيسن إلى الاستعدادات الجارية لعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، مشدِّداً على أنّ هذه القمة لا تسعى إلى تقديم بديلٍ عن خطة عام 2030.

29- وركّزت النقاشات التي تلت المداخلات على البنود التالية:

(أ) كيفية دمج نتائج الاستعراضات الطوعية المحلية في الاستعراض الوطني خاصة عندما تختلف الأهداف التي يتمّ استعراضها والمنهجية المعتمَدة؛

(ب) تضمين جهة مسؤولة عن تنسيق البيانات في الفِرق الفنية العاملة على استعراض كلّ هدف على حدة أو مجموعة محدَّدة من الأهداف؛

(ج) صعوبة إنتاج بيانات تغطّي كامل الوطن عندما تكون بعض المحافظات خارج سلطة الحكومة المركزية، وأهمية الاستفادة من بيانات الجهات الأممية التي غالباً ما تغطي المستوى الوطني بالكامل؛

(د) أهمية الاستمرار في تعزيز قدرة المنظومة الإحصائية الوطنية على توفير البيانات من خلال إنتاج مؤشِّرات جديدة بناءً على مسوحات خاصة أو من خلال استخدام الإحصاءات الإدارية أو المؤشِّرات القطاعية أو حتى المؤشِّرات البديلة؛

(هـ) أهمية إنشاء منصَّات للبيانات المحلية على غرار المنصَّات الوطنية.

## ثالثاً- تنظيم الأعمال

### ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها

30- عُقِدت ورشة العمل الإقليمية العاشرة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية في مقرّ الإسكوا في بيروت وعبر الإنترنت، في 4 آذار/مارس 2024.

### باء- الافتتاح

31- استهلّت السيدة ميساء يوسف، رئيسة مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، كلمتها الافتتاحية بالترحيب بالمشاركين والمشاركات، شاكرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجامعة الدول العربية على تعاونهما المستمر. كما أعربت عن التضامن مع دولة فلسطين وشعبها، وحيّت اليمن على الالتزام بإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الأول على الرغم من التحدّيات القائمة. وتابعت السيدة يوسف كلمتها مشدِّدة على أهمية موضوع تمويل التنمية المستدامة إقليمياً ودولياً، في ظلّ اتساع الفجوة التمويلية، وارتفاع مستوى المديونية، وتقلُّص الحيّز المالي في الدول العربية. وأشارت إلى وجود ثغرات في الهيكل المالي الدولي تحول دون توجيه الموارد المطلوبة إلى البلدان النامية بالحجم والسرعة الضروريين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأضافت أنه من المرتقب أن يساهم مؤتمر القمة المعني بالمستقبل 2024 بإصلاح بعض تلك الثغرات. وأفادت بوجود تحدّيين رئيسيين من وجهة نظر التخطيط يتمثلان في ضعف التنسيق بين الوزارات، وصعوبة تحديد وجهات الإنفاق الأكثر فعالية وكفاءة انطلاقاً من الأولويات الوطنية، داعيةً المشاركين للاستفادة من حزمة الأدوات التفاعلية التي طوّرتها الإسكوا لتحسين عملية التخطيط الإنمائي والاستعراضات الوطنية الطوعية.

32- ورحّبت السيدة ندى العجيزي بدورها بالمشاركين، وأكّدت على محورية التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة في ظلّ التحدّيات المستمرّة والأزمات المتلاحقة في المنطقة العربية. وأشارت في هذا السياق إلى أنّ اللجنة العربية للتنمية المستدامة التابعة لجامعة الدول العربية قد وضعت مسألة التمويل بنداً دائماً على جدول أعمالها. وسلّطت السيدة العجيزي الضوء على بعض أبرز جهود جامعة الدول العربية في هذا المجال بالتعاون مع منظمات عربية ودولية، ومنها تقريرٌ عن تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخي في المنطقة العربية صدر عام 2021، ودراسةٌ عن أُسس التمويل المستدام وغيرها من الجهود صدرت عام 2023. وأشارت إلى أنه من المقرَّر أن تبحث القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة في سُبُل توفير آلية إقليمية للتمويل المستدام في المنطقة العربية. وختمت السيدة العجيزي كلمتها بالإعراب عن تطلُّعها إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 والذي يتماشى في محاوره مع رؤية 2045 للمنطقة العربية، متمنيةً أن ينتج عن مؤتمر القمة إصلاحات حقيقية في إدارة الاقتصاد العالمي بحسب مقترحات أمين عام الأمم المتحدة.

### جيم- المشاركون

33- شارك في ورشة العمل حضورياً وعبر الإنترنت 70 مشاركاً ومشاركةً من ضمنهم ممثلون عن 18 بلداً عربياً هي: الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. كما حضر ورشة العمل مشاركون ومشاركات من فِرق الأمم المتحدة القُطرية، بالإضافة إلى الجهات المنظِّمة

وهي الإسكوا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (يمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في المرفق). وبلغت نسبة مشاركة النساء حوالي 53 في المائة من مجموع المشاركين.

## دال- جدول الأعمال

34- تضمّنت ورشة العمل ثلاث جلسات رئيسية، بالإضافة إلى جلسة الافتتاح والملاحظات الختامية. وفي ما يلي ملخَّصٌ لجدول الأعمال:

(أ) الكلمات الافتتاحية؛
(ب) الجلسة الأولى: التغلُّب على تحدّي تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛
(ج) الجلسة الثانية: أدوات لتحسين تمويل أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على المستوى الوطني؛
(د) الجلسة الثالثة: الاستعدادات للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2024؛
(هـ) الملاحظات الختامية.

## هاء- الوثائق

35- للاطلاع على قائمة الوثائق، يُرجى زيارة صفحة الورشة على الموقع الإلكتروني للإسكوا: https://www.unescwa.org/ar/events/ورشة-العمل-الإقليمية-العاشرة-حول-الاستعراضات-الوطنية-الطوعية.

**المرفق(*)**

**قائمة المشاركين**

**ألف- البلدان العربية**

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة لمياء الزعبي
مديرة إدارة الخطط وبرامج التنمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة رشا دبوري
رئيسة وحدة أهداف التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الإمارات العربية المتحدة (عبر الإنترنت)

السيدة رؤى الشاهي
مكتب التبادل المعرفي الحكومي
وزارة شؤون مجلس الوزراء

مملكة البحرين (عبر الإنترنت)

السيد حسين جناحي
وزارة التنمية المستدامة

السيدة وصال الجلاهمة
وزارة التنمية المستدامة

السيدة فتون العمادي
وزارة التنمية المستدامة

الجمهورية التونسية

السيد سمير بن ابراهيم لزعر
مدير عام
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيدة منال الأيوبي
مديرة البيئة والتنمية المستدامة
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

السيد سامي بوكلية
نائب مدير مكلف بالتعاون في ميدان التنمية المستدامة
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

السيد محمد تيطوم
سكرتير دبلوماسي
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في لبنان

جزر القمر

السيد جعفري عبده
مسؤول عن البيانات الإحصائية ومركز التنسيق للعالم العربي
الهيئة العامة للتخطيط

السيد يوسف علي ماضي
مسؤول برامج الاقتصاد الكلي
الهيئة العامة للتخطيط

الجمهورية العربية السورية

السيد رفعت حجازي
المنسِّق الوطني للتنمية المستدامة
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيد إياد حسن علي
مدير الاقتصاد الكلي
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية جيبوتي

السيد ديني علي داوود
مدير الخدمات
وزارة المالية

السيدة فطومة حمود جابا
كبير المسؤولين التنفيذيين في دائرة الاقتصاد والتخطيط
وزارة المالية

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

جمهورية السودان

السيد جمال النيل عبدالله
وكيل وزارة التنمية والرعاية الاجتماعية

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيدة أم الخير فؤاد علي
كبير المستشارين
مكتب رئيس الوزراء

جمهورية العراق

السيد محمد محسن السيد
مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية
وزارة التخطيط

السيدة أسيل عادل فتاح
مدير قسم التنمية المستدامة
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان (عبر الإنترنت)

السيدة انتصار الوهيبية
المديرة العامة للتخطيط التنموي
وزارة الاقتصاد

السيد علي بن أحمد النجار
سفير، دائرة المنظمات الدولية
وزارة الخارجية

السيدة سُعاد أمبوسعيدي
أخصائية تخطيط ومتابعة
وزارة الاقتصاد

السيد طلال السعدي
مدير إعداد الخطط التنموية
وزارة الاقتصاد

السيد محمد الشعيلي
مدير دائرة التخطيط والتطوير
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة أسيل حسن
المديرة العامة لوحدة إدارة الدين العام
وزارة المالية

السيدة إيمان أحمد
وزارة المالية

السيد صالح العبيداني
مستشار اقتصادي
وزارة الاقتصاد

دولة فلسطين

السيد محمود عطايا
مدير عام
مكتب رئاسة الوزارة

دولة قطر

السيد شاهين علي الكعبي
مدير إدارة التعاون الدولي
إدارة التعاون الدولي

السيدة وسمية عبد الله الضيده
سكرتيرة أولى
وزارة الخارجية القطرية

السيد جمال عبد الله اليافعي
مساعد مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي
جهاز التخطيط والإحصاء

السيدة سلامه سعيد البسطي
باحثة تخطيط تنمية بيئية ثانية
جهاز التخطيط والإحصاء

دولة ليبيا (عبر الإنترنت)

السيد الطاهر خليفة أبو الحسن
مدير عام معهد التخطيط والرئيس التنفيذي للجنة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط

جمهورية مصر العربية

السيدة منى عصام فايد
مساعد الوزيرة لشؤون متابعة خطة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة رشا الديسطى
مستشارة
وزارة الخارجية

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيدة مريم البدوي (عبر الإنترنت)
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة مريم محمود (عبر الإنترنت)
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة آية نور (عبر الإنترنت)
نائب رئيس وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة عليا خالد (عبر الإنترنت)
محللة سياسات أولى
وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المملكة المغربية

السيد اسعيد الصغير زروالي
رئيس قسم البرامج الفلاحية والتنمية القروية
المندوبية السامية للتخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد سيداتي سيداتي
مدير مساعد لإدارة النمو المتسارع والرفاه المشترك
وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة

السيد محمد عبد الرحمن الددي
مدير عام مساعد
وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة

الجمهورية اليمنية

السيد محمد الحاوري
وكيل قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد أيمن محمد قاسم
مدير عام المتابعة في مكتب الوزير
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

## باء- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك

السيد هشام طه
مستشار اقتصادي ورئيس وحدة تمويل التنمية

السيد نثانيال مارتن
مسؤول معاون للشؤون الاقتصادية

السيدة دانا حمدان
باحثة مساعدة

السيدة مايا حمّود
باحثة مساعدة

السيدة رشا حجازي
خبيرة التمويل وباحثة اقتصادية

السيد جورج اسطفان
خبير التمويل وباحث اقتصادي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد عبدالمنعم محمد
مسؤول إدارة البرامج

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (عبر الإنترنت)

السيد عبد الله سالي موسى

برنامج متطوعي الأمم المتحدة (عبر الإنترنت)

السيد جوان بابلو جورديلو
أخصائي التكامل الإقليمي

منظمة الصحة العالمية (عبر الإنترنت)

السيد جمال ناشر
منسق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين والحقوق

السيدة ريما الدخيل

منظمة الصحة العالمية (عبر الإنترنت) (تابع)

السيدة هيام بشور

السيدة غراسيا بيركا

السيدة نورهان الرفاعي

السيدة يارا عثمان

اليونيسف (عبر الإنترنت)

السيدة ماجدة برتولوتي

صندوق الأمم المتحدة للسكان (عبر الإنترنت)

السيد ويليس أوديك

**جيم- الفريق المنظِّم**

جامعة الدول العربية

السيدة ندى العجيزي
مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيد محمد عبد المقصود حسن
باحث قانوني
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (عبر الإنترنت)

السيد يوب ثونيسن
نائب رئيس فرع السياسات الحكومية والمراجعة
مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

السيدة ميساء يوسف
رئيسة مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

السيدة جنى البابا
مسؤولة التنمية المستدامة

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
مسؤولة معاونة لإدارة البرامج

السيد تانر بواجولي
مسؤول معاون للشؤون الاقتصادية

السيدة لارا جدع
باحثة مساعدة أولى

السيدة لارا الخوري
باحثة مساعدة أولى

السيدة صبحية كبارة
مساعدة إدارية

السيدة نادرة البزري
مساعدة إدارية